

بيان مشترك

استمرار الاعتقال التعسفي

بحق العديد من الناشطاء وبعض المواطنين السوريين

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ببالغ القلق والماستنكار، أنباء عن استمرار السلطات السورية بنهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون وملاحقة الناشطاء السياسيين والمثقفين وبعض المواطنين السوريين، و الذي يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي، وعرف منهم:

1- في مدينة القامشلي- الحسكة بتاريخ 2011 / 4 / 30 تم اعتقال الناشط الحقوقي الأستاذ عبد المقادر الخزنوي - عضو مجلس منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف

2- في مدينة القامشلي بتاريخ 2011 / 4 / 30 تم اعتقال كلا من المواطنين التالية أسماؤهم: الشيخ عبد الصمد عمر - خطيب جامع قاسمو - أسامة هلالي.

3- في مدينة عامودا- الحسكة بتاريخ 2011 / 4 / 30 تم اعتقال كلا من المواطنين التالية أسماؤهم: المهندس عبد الإله عوجه - أنور ناسو - كندال رشيد كرد - فهد خاني - سيان رشك.

4- في مدينة دمشق وبتاريخ 2011 / 4 / 29 قامت إحدى الجهات الأمنية باستدعاء الشيخ المهندس أحمد معاذ الخطيب خطيب الجامع الأموي سابقا، ومازال مجهول المصير حتى الآن

5- في مدينة حمص 2011 / 4 / 22 عبد المطلب ناصر المكحل - حسام عبد الرحيم الراعي 1975 - ماهر أحمد الحسن 1981- أحمد محمود إدريس - محمد عيد عمرو بن محمد خالد - أحمد كمال جنيد - طارق عمر العمر - عبد الحميد محمد الصليبي - حازم علي صليبي - عماد

محمد دعبول - معتصم بايزيد - خالد الإبراهيم - حسان أحمد جمعة -
غسان عبد ربه.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ ندين ونستنكر بشدة اعتقال المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم. ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الماعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 وإننا نرى في استمرار اعتقالهم واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً للالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كما نذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005 وكذلك بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام وفحص طبي مستقل، إعدام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والمثول أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية دون المساس بهم أو ممارسة التعذيب بحقهم.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بأن هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعا على تنفيذها، من صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن وواعد لجميع أبنائه دون استثناء.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نتوجه إلى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

1- أن تتحمل السلطات السورية مسؤولياتها كاملة، وتعمل على وقف دوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيّاً كان مصدر هذا العنف وأيّاً كانت أشكاله.

2- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وإحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية. وإصدار قانون للتجمع السلمي يجيز للمواطنين بممارسة حقهم بالتجمع والاجتماع السلميين.

4- إغلاق ملف الماعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه

السرعة لمحاكمة تتوغل فيها معايير المحاكمة العادلة.

5- أن تتخذ السلطات السورية خطوات عاجلة وفعالة لضمان الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والكف عن المعالجة الأمنية التي تعد جزءاً من المشكلة وليست حلاً لها، والإقرار بالأزمة السياسية في سورية ومعالجتها بالأساليب السياسية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريهم، عبر دعوة عاجلة للحوار الوطني الشامل توجه من السلطات إلى ممثلي القوى السياسية والمجتمعية والمدنية في البلاد.

دمشق في 30 / 4 / 2011

المنظمات الموقعة:

1- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

2- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

3- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)..

4- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية - المراقب.

5- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

